

أمر ملكي

الملك عبدالله: مليون ريال لذوي كل غريق في أمطار جدة ولجنة تحقيق عاجلة عن الكارثة

المواطنون والمقيمون أمانة في أعناقنا وفي ذمتنا



خادم الحرمين الشريفين

**خادم الحرمين: من المتعين علينا
شراً تحديد المسؤولية والمسؤولين
"جهات وأشخاصاً" ومحاسبة كل مقصر
أو متهاون بكل حزم**

**لا يمكن إغفال أن هناك أخطاءً أو
تقصيراً من بعض الجهات ولدينا
الشجاعة للإفصاح عن ذلك
والتصدي له**

جدة: واس

صدر أمس أمر ملكي بصرف مليون ريال لذوي كل شهيد غرق في الأمطار والسيول التي تعرضت لها محافظة جدة الأربعاء الماضي.

كما نص الأمر الملكي على تشكيل لجنة تحقيق عاجلة برئاسة أمير منطقة مكة المكرمة لتقصي الحقائق في أسباب الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها.

وتتولى اللجنة حصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات، وتعوض وزارة المالية المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.

ويشتمل عمل اللجنة على تكوين لجان منبثقة وفرق عمل لتسهيل مهماتها، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.

ووجه الأمر الملكي اللجنة بالرفع فوراً عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، ودعا اللجنة إلى استدعاء أي شخص أو مسؤول كائناً من كان بطلب إفادته، أو مساءلته - عند الاقتضاء -، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.. وفيما يلي نص الأمر الملكي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم أ/ ١٩١

التاريخ ١٣/١٢/١٤٣٠هـ

بمعاون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز

آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٣ بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبعد الاطلاع على نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧ بتاريخ ١٣٩١/٢/١هـ.

وبعد الاطلاع على نظام ديوان المراقبة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٩ بتاريخ ١٣٩١/٢/١١هـ.

وبعد الاطلاع على نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ بتاريخ ١٣٩٧/٢/٢١هـ.

وبعد الاطلاع على نظام حماية المرافق العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦٢ بتاريخ ١٤٠٥/١٢/٢٠هـ وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٨ بتاريخ ١٤٢٧/٩/٤هـ.

وبعد أن تابعنا ببالغ الحزن

والألم الأحداث المأساوية التي نتجت عن هطول الأمطار على محافظة جدة وما أدت إليه من وفيات تجاوزت مئة شهيد وإصابة الكثيرين إضافة إلى العديد من التلفيات والأضرار البالغة على المنشآت العامة والممتلكات الخاصة وبعد أن قمنا بواجبنا في حينه بتوجيه الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك وبشكل عاجل جداً وكنا على اتصال مع المسؤولين المعنيين بمتابعة هذا الأمر أولاً بأول واتخاذ ما يلزم من إجراءات في حينه، وإنه ليحز في النفس ويؤلمها أن هذه الفاجعة لم تأت تبعا لكارثة غير معتادة على نحو ما نتابعه ونشاهده كالأعاصير والفيضانات الخارجية وتداعياتها عن نطاق الإرادة والسيطرة في حين أن هذه الفاجعة نتجت عن أمطار لا يمكن وصفها بالكارثية.

وإن من المؤسف له أن مثل هذه الأمطار بمعدلاتها هذه تسقط بشكل شبه يومي على العديد من الدول المتقدمة وغيرها ومنها ما هو أقل من المملكة في الإمكانيات والقدرات

ولا ينتج عنها خسائر وأضرار مفاجئة على نحو ما شهدناه في محافظة جدة وهو ما ألمنا أشد الألم.

واضطراباً بما يلزمنا واجب الأمانة والمسؤولية التي عاهدنا الله تعالى على القيام بها والحرص عليها تجاه الدين ثم الوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا فإنه من المتعين علينا شرعاً التصدي لهذا الأمر وتحديد المسؤولية فيه والمسؤولين عنه - جهات وأشخاصاً - ومحاسبة كل مقصر أو متهاون بكل حزم دون أن تأخذنا في ذلك لومة لائم تجاه من يثبت إخلاله بالأمانة، والمسؤولية الملقاة عليه والثقة المناطة به، أخذاً في الاعتبار مسؤولية الجهات المعنية كل فيما يخصه أمام الله تعالى، ثم أماننا عن حسن أدائها لمهامها ومسؤولياتها، والوفاء بواجباتها، مدركين أنه لا يمكن إغفال أن هناك أخطاءً أو تقصيراً من بعض الجهات، ولدينا الشجاعة الكافية للإفصاح عن ذلك والتصدي له بكل حزم، فهؤلاء المواطنون والمقيمون أمانة في أعناقنا وفي

ذمتنا، نقول ذلك صدقاً مع الله قبل كل شيء، ثم تقريراً للواجب الشرعي والنظامي، وتحمل تبعاته، مستصحبين في ذلك تبرؤ النبي صلى الله عليه وسلم من صنيع بعض أصحابه فيما ندبهم إليه.

لذا وامتثالاً لقول الله تعالى {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا} ولقول النبي صلى الله عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: تكوين لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من:

١ - معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق.

٢ - مندوبين من وزارة الداخلية وهم: (مدير عام الدفاع المدني - وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة - مدير عام المباحث الإدارية - ومدير مباحث منطقة مكة المكرمة).

٣ - مندوب على مستوى عال من رئاسة الاستخبارات العامة.

٤ - وكيل وزارة العدل.

٥ - نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.

ثانياً: تقوم اللجنة - حالاً -
بمباشرة المهمات والمسؤوليات
الآتية بتفرغ كامل:

١ - التحقيق وتقصي الحقائق
في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد
مسؤولية كل جهة حكومية أو
أي شخص ذي علاقة بها.

٢ - حصر شهداء الغرق
والمصابين والخسائر في
المتلكات.

٣ - على وزارة المالية تعويض
المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً
لما تنتهي إليه اللجنة.

٤ - للجنة تكوين لجان
منبثقة وفرق عمل لتسهيل
مهامها، ولها في ذلك اتخاذ
جميع ما يلزم من إجراءات
لتسهيل أداء عملها، وعلى جميع
الجهات الحكومية الالتزام
التام بالتعاون مع اللجنة
وتسهيل مهامها، بما في ذلك
تقديم جميع ما تحتاج إليه من
معلومات وبيانات ووثائق.

٥ - على اللجنة أيضاً الرفع لنا
- فوراً - عن أي جهة حكومية
لا تلتزم بذلك، وللجنة كذلك
استدعاء أي شخص أو مسؤول
كائناً من كان بطلب إفادته، أو
مساءلته - عند الاقتضاء -، كما
للجنة الاستعانة بمن تراه من
ذوي الاختصاص والخبرة.

٦ - على اللجنة الرفع لنا
بما تتوصل إليه من تحقيقات
ونائج وتوصيات بشكل عاجل
جداً، وعليها الجِد والمثابرة في
عملها بما تبرأ به الذمة أمام
الله عز وجل، وهي من نمتنا
لذمتهم، مستشعرة عظم
المسؤولية وجسامة الخطب.

ثالثاً: على وزارة المالية -
حالاً - صرف مبلغ مليون
ريال لذوي كل شهيد غرق،
أكرمه الله بقول النبي صلى الله
عليه وسلم: "والغريق شهيد"
على ضوء ما يرد للوزارة من
اللجنة المشار إليها عن الأسماء
المحصورة من قبلها.

رابعاً: يبلغ أمرنا هذا للجهات
المختصة لاعتماده وتنفيذه
حالاً.

عبدالله بن عبدالعزيز